

التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 2021: خلاصة

تتميز مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، باعتبارها مصالح لامركزية للدولة، بنمط تدبير يقوم على الاستقلالية الميزانياتية، مما يجعلها وسيلة أساسية لتنفيذ سياسات القرب العمومية، خصوصا في المجالات ذات البعد الاجتماعي. وعلى اثر انخراط بلادنا في الورش الموسع لتحديث التدبير العمومي وتعزيز فعاليته، أصبحت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تواجه تحديا كبيرا اليوم، على المستويين الكمي والنوعي، وذلك للقيام بتحسين ملموس للخدمات المقدمة للمرتفقين، من خلال عقلنة برمجة النفقات العمومية وتنفيذها، مع الملاءمة الأمثل للمراقبة مع متطلبات النجاحة.

وبالتالي فإن التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، المرفق لمشروع قانون المالية 2021، يسלט الضوء على الدور المحوري لهذه المرافق في إدارة الخدمات العمومية المقدمة باعتماد سياسة القرب، خصوصا في السياق الخاص الذي ميز سنة 2020 والذي يطبعه الوقع الغير مسبوق للأزمة الصحية كوفيد-19. في هذا الإطار، يجدر بالذكر أن القطاع الصحي، الذي وُضع في المحك خلال هذه الجائحة، قد بذل أقصى الجهود لضمان المساواة بين المواطنين في الولوج لخدمات عمومية ذات جودة. وهو ما ينطبق أيضا على قطاع التعليم الذي التجأ إلى التعليم عن بعد، بسبب ضرورة مواصلة برامج التعليم المتبعة وتعويض كل نقص تربوي قد ينجم عن هذه الأزمة.

تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب مجالات تدخلها:

بلغ عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 187 مرفقا، برسم السنة المالية 2020. وذلك نتيجة لتحويل 12 مركزا جهويا للاستثمار إلى مؤسسات عمومية تحظى بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، طبقا لمقتضيات القانون رقم 47-18، الذي تمت المصادقة عليه ونشره بتاريخ 21 فبراير 2019، الذي يقضي بخلق اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، إلى جانب حذف 6 مرافق أخرى. ويتعلق الأمر "بمديرية التجهيزات العمومية" التي تم تحويلها إلى وكالة وطنية للتجهيزات العامة، بهدف إعطاء المزيد من المرونة في تدخل الدولة في ما يتعلق بتنمية البنيات التحتية وتثمينها. مرفقان آخران تم حذفهما ويتعلق الأمر "بمديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية" و"المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق" بعد إحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية. كما تم حذف "قسم خريطة التكوين المهني" و"المعهد الوطني للفنون الجميلة بتطوان" و"المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث بالرباط"، تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.30 المتعلق بقانون المالية، والتي تقضي بحذف المرافق التي لم تتمكن، ابتداء من السنة الثالثة من إحداثها، من تحقيق موارد ذاتية تمثل على الأقل 30% من إجمالي مواردها. وموازاة مع ذلك، فقد تم إحداث مرفق جديد، ويتعلق الأمر "بمتحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب" التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ويتبين من خلال توزيع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حسب مجالات تدخلها برسم السنة المالية 2020، هيمنة المرافق ذات الطابع الاجتماعي على 81,3% من مجموع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (152 مرافقا من أصل 187)، لاسيما المجال الصحي (ب 90 مرافقا) ومجال التعليم والتكوين المهني (ب 58 مرافقا).

حصيلة الإنجازات المالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم السنة المالية 2020:

سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، مع نهاية سنة 2019، فائضا في المداخيل يقدر بحوالي 4.973,14 مليون درهم. وقد تم تحقيق هذا الفائض أساسا من طرف المرافق التي تتدخل في مجال النقل والبنيات التحتية الأخرى بنسبة 53,22%، تليها، بدرجة أقل، المرافق التي تتدخل في مجال الصحة بنسبة 21,91%.

ناهز المبلغ الإجمالي لمداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2019 حوالي 8.254,07 مليون درهم، متجاوزة حجم التوقعات التي كانت في حدود 8.114,03 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 101,73%. وقد بلغ مجموع المداخيل الذاتية 2.108,52 مليون درهم مقابل توقعات في حدود 2.073,93 مليون درهم، وهو ما يعادل نسبة تحصيل تقدر ب 101,67%. هذا وقد حققت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجالات الأنشطة الترفيهية والسلطات العمومية، والمرافق التي تغطي الأنشطة الاجتماعية الأخرى والفلاحة والصيد البحري والغابات أفضل النتائج على مستوى تحصيل المداخيل الذاتية، وذلك بنسب تحصيل بلغت على التوالي 145,87% و 135,94% و 133,20% و 122,55%. كما بلغت من جهتها تحويلات الميزانية العامة، لفائدة بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2019 حوالي 921,20 مليون درهم، مقابل 1.340,44 مليون درهم سنة 2018، مسجلة بذلك تراجعا قدره 31,3%. وبالنسبة لفائض ميزانيات الاستغلال والاستثمار المسجل نهاية سنة 2018 والمرحل إلى سنة 2019، فقد بلغ حوالي 5.224,35 مليون درهم.

يقدر المبلغ الإجمالي لنفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، المنجزة خلال سنة 2019، بحوالي 3.280,93 مليون درهم، مقابل اعتمادات أداء ناهزت 7.544,84 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز عامة تقدر ب 43,49%. حيث حققت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجالات الأنشطة الترفيهية والأنشطة الاقتصادية الأخرى والصحة أعلى النسب على مستوى الإصدارات المتعلقة بالنفقات، حيث بلغت على التوالي 81,77% و 68,82% و 55,22%؛

هذا وتتوزع هذه النفقات حسب طبيعتها، فبالنسبة لنفقات الاستغلال بلغت حوالي 2.055,15 مليون درهم، أي ما يعادل 52,54% من مجموع الاعتمادات المفتوحة والتي تقدر بنحو 3.911,72 مليون درهم. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد ناهزت 1.225,78 مليون درهم مقابل توقعات تقدر ب 3.633,12 مليون درهم، أي ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 33,74%.

أهم الإنجازات المادية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال الفترة 2019-2020 وبرنامج عملها 2021:

يتم تقييم الإنجازات المادية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة من خلال التركيز على الأهداف والمؤشرات التي تمكن من الوقوف على المجهود المبذول من طرف هذه المرافق في ما يتعلق بتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين. وعلى سبيل المثال، فإن مؤشرات الانتاج المتعلقة بالمرافق العاملة في المجال الصحي تبين تحسنا ملموسا على العموم برسم سنة 2019 مقارنة بالسنوات السابقة. حيث أن الاصلاح الاستشفائي الذي يهدف إلى تحديث

المستشفيات (البنيات والتجهيزات) وتعميم الوسائل والمقاربات الحديثة للتدبير في جميع المستشفيات العمومية، قد ساهمت إلى حد كبير في الرفع من عدد الفحوصات المقدمة بمصالح المستعجلات، والفحوصات الخارجية المتخصصة وإيواء المرضى نهارا والتي عرفت ارتفاعا ب 4,1% و 4% و 66,8% على التوالي مقارنة بالمستويات المسجلة سنة 2017.

وبرسم سنة 2020، حرصت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة على القيام بمجموعة من العمليات الرامية إلى مواجهة جائحة كوفيد-19 بشكل أفضل. ويتعلق الأمر على الخصوص بإحداث خلية أزمة دائمة وتزويد السوق بالتجهيزات الطبية، والمعدات المستعملة في التكفل بالمرضى المصابين بكوفيد-19. وتعتزم هذه المصالح، من خلال برنامج عملها برسم سنة 2021، مواصلة العمليات التي تم الشروع فيها برسم السنوات الماضية، خصوصا في ما يتعلق بالرفع من عدد المستفيدين من الخدمات الاستشفائية، تحديث المستشفيات وتزويدها بالمعدات التقنية والطبية الاستشفائية، مع إمدادها بالقدر الكافي من الأدوية والمنتجات الاستهلاكية والسوائل الطبية والمنتجات البيولوجية والكيميائية، ومواصلة مجهودات رقمنة مختلف المصالح.

وفي نفس الإطار، فقد نجحت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لقطاع التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر، إلى حد كبير في كسب رهان التعليم عن بعد وضمان الاستمرار البيداغوجي في سياق الأزمة الصحية لفيروس كورونا التي عرفتها بلادنا خلال سنة 2020. كما تعمل هذه المرافق على تحسين شروط التعليم وتدبير شروط التدريس، عبر اقتناء المعدات التقنية والبيداغوجية، والتجهيز التقني للورشات والمختبرات، والتأهيل البيداغوجي للخريجين المستقبليين عبر الاعتماد بشكل أكبر على التكوين الميداني وبالمحاكاة، بالإضافة إلى تطوير إطار الشراكة وتحسين البحث العلمي.

وفي ما يتعلق بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال النقل والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى، فيمكن هدفها الأساسي في ضمان ديمومة أفضل للنقل على الشبكة الطرقية، وذلك على الخصوص عبر تطوير البحث الطرقي سواء في ما يخص المواكبة التقنية وإجراء الخبرة أو في ما يتعلق بمعالجة واستغلال المعطيات المتعلقة بالنقل عبر الطرق. وتتمحور أهم العمليات المبرمجة برسم سنة 2021 حول مواصلة تقييم مؤشرات الحالة البنيوية والسطحية للطرق عبر أجهزة الفحص، تحديث نظام تدبير الطرق من أجل عقلنة عمليات إصلاح وصيانة الشبكة الطرقية، وإنجاز مشروع استثماري في معدات المختبرات المستعملة في أورش الطرق، واستعمال مقاسات الحساب الطرقي من أجل إعداد البيان السنوي لحركة السير الطرقي. تجدر الإشارة كذلك، بالنسبة لنفس القطاع، إلى تقوية وتحديث الوسائل والتجهيزات والمعدات الخاصة بتفتيش ومراقبة السفن بالنسبة لمديرية الملاحية التجارية، إضافة إلى تحسين نظام الإشعار حول الأحوال الجوية من أجل توفير خدمة عمومية جيدة بالنسبة لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية.